Office of Faisal S. Almehmadi
Certified Public Accountants
C.C. # 662 - C.R. 4030359083

مكتب فيصل بن سليم بن سليمان المحمادي
محاسبون ومراجعون قانونيون
رقم الترخيص 662 - س.ت 4030359083

جدة في: ٢٨ فبراير ٢٠٢٣ م
الموافق: ٨ شعبان١٤٤٤هـ

إلى السادة/**مجلس إدارة جمعية ضيافة المدينة المنورة لخدمة الحجاج والمعتمرين** **المحترمين**

الموضوع: خطاب إرتباط مراجعة

بالإشارة إلى طلبكم منا مراجعة القوائم المالية **لجمعية ضيافة المدينة المنورة لخدمة الحجاج والمعتمرين** للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ م وللسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ م فإننا بادئ ذي بدء نود أن نشكر ونقدر لكم ثقتكم فينا سائلين المولى تعالى أن يوفقنا في أداء المهام المطلوبة منا مع حرصنا التام على أن نقدم لكم بمشيئة الله تعالى المستوى المهني المطلوب.

غرض هذا الخطاب

يسرنا أن نؤكد لكم بموجب هذا الخطاب قبولنا لهذا الإرتباط وفهمنا لهذا التكليف والغرض من هذا الخطاب هو توضيح مسئوليتنا كنتيجة لهذا الإرتباط لمراجعة القوائم المالية للمنشأة عن السنة المالية المذكورة أعلاه وكما يبين هذا الخطاب نواحي مسئولية إدارة المنشأة ومسئوليتنا كمراجعي حسابات.

خدمات المراجعة

١) تقع على عاتق إدارة المنشأة مسئولية التأكد بأن المنشأة تحتفظ بسجلات محاسبية سليمة وإعداد قوائم مالية تظهر بعدل المركز المالي للمنشأة وأن هذه القوائم المالية معدة طبقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين والأنظمة الأخرى ذات العلاقة ويتعين على إدارة المنشأة أن تقدم لنا وعند طلب ذلك كافة السجلات المحاسبية للمنشأة وكافة المعلومات الأخرى المتعلقة بها بما في ذلك كافة محاضر اجتماعات الإدارة.

٢) لكي نتمكن من الوفاء بواجباتنا تجاهكم فإنكم توافقون عند الطلب على موافاتنا بمعلومات كاملة ودقيقة وفي الوقت المناسب، وكذلك توافقون على تنفيذ أي التزامات مناطة بكم أو معهود بها إليكم أو إلى جهات أخرى ضمن نطاق سيطرتكم.

٣) وبصفتنا مراجعي حسابات فإنه يتعين علينا الأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية وتقديم تقرير عنها:

- فيما إذا حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض مراجعتنا.

فيما إذا كانت القوائم المالية ككل تظهر بعدل من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي للمنشأة كما في عن السنة المالية المذكورة أعلاه ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

٤) ومن مسئوليتنا المهنية أن نذكر في تقريرنا فيما إذا كانت القوائم المالية لا تتفق من كافة النواحي الجوهرية مع المعايير المحاسبية المطبقة ما لم يكن حسب رأينا ذلك مبرراً نظراً للظروف السائدة مع إيضاح طبيعتها وأسبابها والإفصاح بصورة كافية عن أثرها على القوائم المالية.

٥) تقع على عاتق إدارة المنشأة مسئولية الحفاظ على موجودات المنشأة ومنع وقوع وكشف أية حالات غش أو أخطاء ومسئولية الالتزام بالقوانين والأنظمة وسوف نقوم بتخطيط عملية المراجعة بحيث يكون

لدينا توقع معقول للكشف عن أخطاء جوهرية في القوائم المالية أو السجلات المحاسبية (بما في ذلك تلك الناجمة عن غش أو أخطاء أو عدم تقيد بالأنظمة والقوانين) حيث أن نظام الرقابة الداخلية مهما كانت كفاءته لا يمكنه استبعاد احتمال حدوث مثل تلك الأخطاء أو المخالفات التي قد تحدث وتظل غير مكتشفة وحيث أننا نجري اختبارات المراجعة على أساس العينة فإننا لا نضمن كشف تلك الأخطاء أو المخالفات (إن وجدت) وبالتالي يجب عدم الاعتماد على مراجعتنا للكشف عن مثل هذه الأخطاء الجوهرية أو حالات الغش أو عدم التقيد بالأنظمة والقوانين الممكن تواجدها وعند كشف مثل هذه الأمور سنقوم بمشيئة الله تعالى بلفت انتباه الإدارة لذلك في خطاب منفصل.

تنفيذ أعمال المراجعة

١) ستتم مراجعتنا للقوائم المالية للمنشأة بمشيئة الله تعالى وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية والتي تتطلب منا أن نقوم بتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على درجة معقولة من القناعة بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء جوهرية.

٢) تشتمل المراجعة على فحص الأدلة على أساس العينة والمؤيدة للمبالغ والإيضاحات حول القوائم المالية.

٣) كما تشتمل المراجعة على تقويم المبادئ المحاسبية المتبعة والتقديرات الهامة المطبقة من قبل الإدارة بالإضافة إلى العرض العام للقوائم المالية وسنقوم بفهم الأنظمة المحاسبية وأنظمة الرقابة الداخلية بالمنشأة لتقويم مدى كفايتها لكي تستخدم كأساس في إعداد القوائم المالية ولتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة التي سنقوم بها ويجب عدم الاعتماد على مراجعتنا في كشف كافة الاختلاسات والمخالفات الأخرى التي ربما حدثت والتي يمكن كشفها إن وجدت من خلال اختبارات المراجعة التي نقوم بها وعند ذلك سنقوم بإبلاغكم فوراً بمثل هذه الحالات.

٤) تختلف طبيعة ومدى إجراءات مراجعتنا حسب تقويمنا للنظام المحاسبي للمنشأة ونظام الرقابة الداخلية وقد تشتمل إجراءات مراجعتنا على أي نواحي متعلقة بعمليات المنشأة التي نراها ملائمة وإن دراستنا للنظام المحاسبي وأنظمة الرقابة الداخلية لن تتطلب منا إجراء دراسة وتقييم تفصيلي ولن تكون كافية لتمكيننا من تقديم رأي مستقل حول مدى فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد التقارير المالية ولن يتم تصميم أعمال المراجعة لتحديد كافة نقاط الضعف الهامة في أنظمة المنشأة والتي سيتم إبلاغكم بها في حالة ملاحظتنا لها أثناء القيام بأعمال المراجعة.

٥) سنوجه استفسارات محددة إلى الإدارة وغيرها بشأن البنود المدرجة في القوائم المالية ومدى فعالية العمليات المحاسبية وتتطلب معايير المراجعة المتعارف عليها في المملكة العربية السعودية بأن يتم الحصول على تأكيدات خطية من الإدارة بشأن الافصاحات الهامة المقدمة لنا وتعتبر نتائج اختبارات المراجعة وردود الإدارة على استفساراتنا و الافصاحات الخطية التي تقدمها الإدارة لنا بمثابة الأدلة والقرائن التي نعتزم الاعتماد عليها في تكوين رأينا حول القوائم المالية ونظراً لأهمية الافصاحات الشفهية والخطية التي تقدمها لنا الإدارة للقيام بأعمال المراجعة بشكل فعال فإن إدارة المنشأة توافق على إبراء ذمة مكتب فيصل بن سليم بن سليمان المحمادي (محاسبون ومراجعون قانونيون) وموظفيه من أي التزامات وتكاليف تتعلق بالخدمات التي سنقدمها بموجب خطاب الارتباط هذا والمترتبة على أي إفصاحات غير صحيحة يتضمنها خطاب الإفصاح المقدم من قبل الإدارة.

٦) لمساعدتنا في مراجعة القوائم المالية فإننا سوف نطلب الاطلاع على كافة المستندات أو البيانات.

٧) بمجرد إصدار تقرير مراجعتنا فإنه سوف لن تكون هناك مسئوليات إضافية مباشرة ملقاة على عاتقنا بشأن القوائم المالية لتلك السنة المالية محل المراجعة ونتوقع إبلاغنا بأي أحداث جوهرية تطرأ خلال

الفترة الواقعة بين تاريخ تقريرنا وتاريخ انعقاد الجمعية العمومية السنوية والتي قد تؤثر على القوائم المالية.

٨) إضافةً إلى تقريرنا حول القوائم المالية فإننا نتوقع أن نقدم لكم خطاباً مستقلاً يوضح أي نقاط ضعف جوهرية استرعت انتباهنا في النظم المحاسبية والرقابة الداخلية وسنبلغكم أيضاً بأي أمور أخرى تسترعي انتباهنا نتيجة أعمال المراجعة التي نقوم بها وعلى أي حال فإنه غير مطلوب منا أن نقوم بتصميم إجراءات مراجعة خاصة لغرض تحديد هذه الأمور.

التقارير

بمجرد الانتهاء من أعمال المراجعة سيتم موافاتكم بعدد ٣ نسخ من تقرير المراجعة المشار إليه أعلاه (باللغة العربية).

فريق العمل

سيرأس فريق العمل بمشيئة الله تعالى مدير مراجعة ويشتمل على مراجعين مؤهلين ومهنيين وسيكون تحت الإشراف المباشر من مالك المكتب.

السرية

١) نتعهد لكم القيام بالعمل بكل ما هو معقول من عناية وإتقان.

٢) سوف لن يتم الإفصاح عن أية معلومات سرية تتعلق بأعمالكم لأي طرف ثالث (عدا المستشارين المهنيين الذين يمكن التشاور معهم بشأن العمل وبالقدر المعروف من المعلومات لدى عامة الناس) دون موافقتكم الخطية المسبقة ما لم تكن هذه المعلومات مطلوبة نظاماً أو من قبل هيئة الزكاة والضريبة والجمارك أو أي جهة حكومية مختصة.

٣) إن أوراق العمل المعدة بشأن خدمات المراجعة ملك لمكتبنا وستكون معلومات سرية وسيتم الإحتفاظ بها لدينا طبقاً للسياسات والإجراءات المتبعة لدى مكتبنا.

حدود المسئولية

إن حدود مسئولية مكتب فيصل بن سليم بن سليمان المحمادي (محاسبون ومراجعون قانونيون) بخصوص هذا الارتباط لا تتجاوز قيمة الأتعاب لتغطية أي مطالبات ناشئة عن هذا الارتباط.

القوة القاهرة

سوف لن يكون لأي منا نحن أو أنتم مسئولية بأي شكل كان عن التقصير أو التأخير في تأدية التزاماتنا المعنية بموجب هذا الارتباط إذا كان التقصير أو التأخير ناتجاً عن أسباب تقع خارج السيطرة المعقولة للجهة التي كانت سبب في التقصير في الأداء.

إنهاء الارتباط

يجوز إنهاء هذا الارتباط مباشرة من قبل أحد الطرفين بموجب إشعار خطي يرسل على عنوان المراسلة المعتاد للطرف الأخر، وفي حالة الإنهاء من قبلكم تكون الأتعاب المحددة من تاريخ إنهاء الارتباط مستحقة السداد.

القانون السائد

يخضع عملنا بموجب خطاب الارتباط هذا للأنظمة السائدة في المملكة العربية السعودية ويفسر بناء عليها.

الأتعاب وإجراءات الفواتير

تحسب أتعابنا على أساس الوقت المنصرف والمصاريف التي نتكبدها وذلك حسب درجة المسئولية والخبرات والمهارات التي تتطلبها عملية مراجعة القوائم المالية وتقدر أتعابنا لقاء مراجعة القوائم المالية المذكورة أعلاه كالتالي:

الخدمة	المبلغ قبل الضريبة
مراجعة القوائم المالية	١٣,٠٠٠
يتم احتساب وإضافة ضريبة القيمة المضافة ١٥٪ على الأتعاب أعلاه	

عند تقدير هذه الأتعاب تم الافتراض بأن يقدم موظفوكم لنا المساعدة الملائمة في إعداد الجداول والأمور الأخرى بصورة منتظمة. جميع تذاكر السفر والإقامة بالفنادق والتنقلات المحلية للزيارة خارج حدود مدينة جدة (إن وجدت) سيتم ترتيبها وستتحملها المنشأة.

يتم دفع ٥٠٪ من أتعابنا والضريبة المضافة عند التوقيع على هذا الخطاب ويدفع الباقي عند تقديم مسودة القوائم المالية المبدئية.

رقم الحساب المصرفي الدولي للمكتب في البنك الأهلي:
SA٢١١٠٠٠٠٠١٣٨٠٠٠٠٠٨٣٩٦٠٠

الموافقة على الشروط

نأمل التكرم بتأكيد موافقتكم على شروط هذا الخطاب وذلك بالتوقيع وإعادة نسخة منه إلينا.

مكتب فيصل بن سليم بن سليمان المحمادي (محاسبون ومراجعون قانونيون) ترخيص رقم ٦٦٢
د. فيصل بن سليم بن سليمان المحمادي (المالك)

التوقيع: **الختم:**

نوافق على الشروط أعلاه

جمعية ضيافة المدينة المنورة لخدمة الحجاج والمعتمرين

الاسم: نايف بن طالب الأحمدي **التوقيع:**

الختم: